التهديدات الأمنية الجديدة ومأزق الدولة الوطنية في إفريقيا

د. لعيساني بلال

أستاذ محاضر ب كلية: الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد الصديق بن يحيى –جيجل

تتنوع المخاطر والتهديدات التي تجابه الدول والمجتمعات والأفراد في عالم اليوم الذي يشهد تلاشي الحدود السيادية والجغرافية واضمحلال القيود الاقتصادية والثقافية لصالح الفضاءات المنفلتة من أي ضبط أو رقابة، وهو ما يضع متخذي القرار وصانعي السياسات العامة أمام تحديات من طبيعة جديدة ومتجددة وضعت المفاهيم التقليدية للسيادة والسلطة والدولة محل تساؤل، وأعادت النظر في الكثير من المسلمات الكلاسيكية للأمن والدفاع.

وفي إفريقيا؛ حيث الفقر والمرض والاستبداد والأزمات المستعصية، تزداد إشكالات الدولة والحكم تعقيدا على ضوء تداعيات المخاطر الأمنية الجديدة على البيئة الأفريقية التي يبدوا أنها لم تكن مهيأة للاستجابة والتكيف مع مقتضيات العولمة ورهاناتها السياسية والاقتصادية والتنموية، وهو ما ضاعف من تكلفة الأمن والاستقرار للدول الإفريقية وعمق أكثر فأكثر "أزمة الدولة الوطنية" لصالح أشكال متعددة من الفساد السياسي والتمزق الاجتماعي والتدهور الاقتصادي والتراجع التنموي.

تستمر إذن؛ جدلية الأمن والتنمية كمحور رئيس تدور حوله نقاشات الدولة الوطنية في إفريقيا بفعل الفشل المتوالي لحكومات ما بعد الاستقلال في إرساء دول المواطنة العادلة من جهة، وبفعل ضخامة وعمق التحولات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تعرفها المجتمعات الإفريقية في ظل عولمة متعدية للحدود، متحررة من القيود؛

فكيف أثرت ظروف العولمة والتهديدات الأمنية النابعة منها على أزمة الدولة في إفريقيا؟

وفيما تتمثل هذه التهديدات؟

وما هي تجليات مأزق الدولة كظاهرة افريقية أصيلة ومتجددة؟

أولا: التحول في شكل وطبيعة التهديدات:

تستمر طبيعة التهديدات الأمنية في عالم اليوم بالتحول والتحور نتيجة العديد من العوامل والمسببات لعل أهمها ظروف العولمة الشاملة التي نعيشها اليوم وما أفرزته من مخاطر جديدة، ليست بالضرورة مرتبطة بالتهديدات العسكرية ومخاطر نشوب الحروب، بقدر ما ترتبط بتهديدات "صغيرة" تمس أمن الفرد في حقوقه الأساسية (الحياة، الصحة، التعليم، السكن...)، وبالتالي؛ اكتسبت هذه التهديدات الجديدة أهمية متزايدة لدى الباحثين والمهتمين كما لدى الخبراء ودوائر صناعة القرار نظرا لشمولية مخاطرها وآثارها العابرة للأوطان، وبسبب طبيعتها المعقدة وغير المتماثلة.

1/ الإرهاب الدولي:

تحتل "ظاهرة الإرهاب" منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 موقعا متقدما في الأجندات الأمنية للدول والكيانات الدولية لما أصبحت تمثله الجماعات الإرهابية من تهديد لأمن الدول واستقرارها، وعلى الرغم من أن العالم قبيل أحداث 11 سبتمبر قد شهد محاولة تفجير مركز التجارة العالمي بنيويورك عام 1993، وإنفجارات أوكلاهوما 1995 وتفجير قطار طوكيو في نفس السنة، إلا أن تفجيرات مركز التجارة العالمي ومبنى البنتاغون في أحداث الحادي عشر من

سبتمبر قد كانت إعلانا عن بدء حروب الغرب وأمريكا على الإرهاب(1).

لقد أدّى تدويل "الخطر الإرهابي" بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 وظهور التحالف الذي قادته أمريكا ضد "الإرهاب" في مواجهة ما اعتبرته "محور شر" ينطلق من بغداد ويمر بطهران وصولا إلى بيونغ يانغ إلى تدويل المشاكل الإفريقية ومعضلات السلطة والثروة فيها، بسبب تزايد اهتمام مراكز صناعة القرار في أمريكا والغرب بإفريقيا بوصفها إحدى بؤر الإرهاب ومقرا للعديد من شبكاته وأذرعه بالنظر لطبيعة الجغرافيا الإفريقية الصحراوية التي تسهل من نشاط هذه الشبكات وتنقلاتها عبر الحدود الإفريقية الممتدة والبعيدة عن رقابة الدول الإفريقية وأجهزتها الأمنية بفعل نقص التمويل وضعف التنسيق، وكذا طول الحدود وشساعة الصحراء الإفريقية، هذه الأخيرة التي أشارت الكثير من تقارير البنتاغون والناتو وأجهزة الاستخبارات العالمية أنها تحولت إلى "مرتع خصب" لشبكات الإرهاب وعصابات الإجرام والتهريب والهجرة غير الشرعية، وتحت هذه المسوغات بدأ الساسة الأمريكيون في التسويق لضرورة مأسسة التعاون الأمني الأمريكي – الإفريقي، لتستقر الرؤية على "قاعدة الأفريكوم".

ولقد تم كشف النقاب عن مركز قيادة الأفريكوم في فيفري 2002، ودخلت الخدمة بشكل كامل في الأول من نوفمبر2002؛ وتعتبر الأفريكوم تاسع مركز قيادة موحدة أمريكية وسادس مركز قيادة إقليمية يتم إنشاؤها بعد الحرب العالمية الثانية، وكان الهدف المفترض من إنشاء قيادة الأفريكوم هو "جلب السالم والأمن لشعوب إفريقيا ودفع الأهداف المشتركة بين الولايات المتحدة وإفريقيا في مجالات التنمية، الصحة، التعليم، الديمقراطية والتنمية الإقتصادية"(*)، وكانت الحجة التي أنشئت على أساسها القيادة المركزية لإفريقيا "الأفريكوم" هي أن "الدول الضعيفة يمكن أن تشكل خطرا داهما على الولايات المتحدة بوصفها دولة قوية".

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف عرفت الأفريكوم مسؤولياتها على أنها شراكة عسكرية-عسكرية أنشئت لتطوير القدرة والقابلية العسكرية للجيوش الإفريقية ومساعدة الهيئات الأمريكية الأخرى في القيام بمهامها في إفريقيا، وعند الإقتضاء يمكنها القيام بنشاطات عسكرية لحماية المصالح الأمريكية في إفريقيا، ويقع مقر مركز قيادة الأفريكوم في "شتوتغارت" بألمانيا نتيجة لرفض الدول الإفريقية أن يكون مقرها في القارة الإفريقية(2).

وهكذا، ورغم تدويل "الحرب على الإرهاب" بعد 2001 إلا أن الشبكات الإرهابية وأذرعها المنتشرة في شتى مناحي القارة الإفريقية (حركة بوكو حرام في نجيريا والغرب الإفريقي، وحركة الشباب المجاهدين الصومالية في الشرق الإفريقي والقاعدة في المغرب الإسلامي التي امتد نشاطها إلى منطقة الساحل) قد استمرت في القيام بأعمالها ونشاطاتها مستفيدة في ذلك من حالة الهشاشة والضعف الذي تتميز به النظم السياسية والاقتصادية والثقافية الإفريقية، ومن العولمة وثورة الإعلام والاتصال وما وفرته من فضاءات حرة منفلتة عن أي رقابة حكومية.

وتعتبر التغيّرات الاقتصادية التي شهدها النظام الدولي في تسعينات القرن الماضي من العوامل التي شجعت على بروز الظاهرة واستفحالها في إفريقيا؛ فالعولمة الاقتصادية التي سمحت بتحرير الأسواق وتدفق السلع والخدمات والثقافات قد أدت إلى زيادة تأثير القوى العالمية في السياسات الداخلية للدول الأخرى نتيجة سيطرتها على الاقتصاد العالمي ومؤسساته وهياكله، وهو ما رأى فيه الكثيرون "إمبريالية جديدة"(3) وجب التصدّي لها.

ورغم أن الظاهرة الإرهابية قديمة في التاريخ؛ إذ تمتد بجذورها إلى عهد التعصب وأساليب عصابات المخدرات إلى **"التوجيس"** في الهند

والفوضويين في مطلع القرن العشرين وعصابات **"الريف"** في إيطاليا **(الألوية الحمراء)** و**"التيمباروس"** في الأورغواي، و**"المونونيروس"** في الأرجنتين وعصابات **"بادارماينهوف"** في ألمانيا، و**"الفهود السود"** في الولايات المتحدة الأمريكية و**"الجيش الأحمر"** في اليابان، وصولا إلى الجماعات الراهنة التي توصف بأنها إرهابية مثل **"نمور التاميل"** و**"حزب الله"** و**"حماس"** و**"M19"** و **"ثوار الفارك"**(*) في كولومبيا **وجيش التحرير الأيرلندي** والجماعات شبه العسكرية المعارضة مثل **"إيتا"** في إقليم الباسك الإسباني **والجماعات الشيشانية والقاعدة** بأنّ الإرهاب ليس ظاهرة جديدة، وإنّما ظروف العولمة هي التي أثرت على طريقة تجنيد وتنظيم الإرهابيين، وعلى الطرق التي يمكن من خلالها مجابهته بها[4].

لقد فاقمت ظاهرة العولمة الشاملة التي شهدها العالم انطلاقا من تسعينات القرن الماضي من مشاكل الأمن والتنمية في الكثير من الدول الإفريقية بسبب هشاشة بنياتها الإجتماعية وضعف هياكلها الإقتصادية والسياسية وهو ما استغلته القوى الماسكة بزمام السلطة الدولية والتي قادت ما عرف بـ"الحرب على الإرهاب" في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001؛ فقد كانت عقيدة "الحرب على الإرهاب" السبب الرئيسي وراء إنشاء قيادة الأفريكوم من وراء الحجة القائلة أن الدول الضعيفة تشكل نفس القدر من الخطورة الذي تشكله الجماعات الإرهابية على أمن الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لوجود ارتباط بين انعدام التنمية وانتشار الإرهاب، وقد أشار العديد من المحللين لهذه العملية بوصفها خطابا "تنمويا -أمنيا" مشيرين لخطورة جاذبيتها التي تربط بسهولة بين انعدام التنمية وانتشار الإرهاب(5).

إن المسوغات التي ساقتها الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها حلفاؤها في حربها على الإرهاب في إفريقيا قد عكست تلك الصور النمطية التي يحملها الرجل الأبيض في الغرب عن المجتمعات في القارة السمراء حيث التخلف والتطرف والفقر والإقصاء، وهو ما ذهب إليه المفكر **يورغن هابرماس**؛ حيث عمل إلى إعادة بناء المحتوى السياسي للإرهاب من حيث واقعية أهدافه؛ فهو يرى أن المحتوى السياسي للنزعة الإرهابية هو مجرد صورة ارتجاعية من الشائع تماما في حركات التحرر الوطني أن يغذوا أولئك الذين اعتبروا إرهابيين بل والذين يمكن أن يكونوا قد أدينوا كإرهابيين هم القادة السياسيون الجدد بانقلاب مفاجئ في الأحداث، وبما أنه قد تبين أن ليس لنمط الإرهاب الذي تجلى في 11 سبتمبر أهداف واقعية فإن **هابرماس** يسقط عنه المضمون السياسي، ولهذا فهو متوجس جدا من قرار إعلان الحرب على الإرهاب اذ تمنحه هذه الحرب شرعية سياسية، كما أنه قلق من الخسارة المحتملة لشرعية الحكومات الديمقراطية(6)، وبالفعل؛ فتحت غطاء مبادرات إقليمية مثل "تجمع دول الساحل والصحراء" واصلت الولايات المتحدة الأمريكية أجندتها المسماة "الحرب على الإرهاب" من خلال تنسيق جهود مكافحة الإرهاب مع الدول الإفريقية مثل مالي، موريتانيا، الجزائر والنيجر موفرة السلاح والتجهيزات وفي بعض الأحيان توفير تكاليف الوقود(7).

ويؤشر الانخراط الإفريقي في التنسيق الأمني عالي المستوى مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوربيين في الحرب على الإرهاب في استمرار تبعية الحكومات الإفريقية لمراكز السلطة في الغرب، وانعدام الثقة وغياب الإرادة في العمل الإفريقي المشترك تحت مظلة التنظيمات الإفريقية (الاتحاد الإفريقي والإكواس والكوميسا مثلا)، وهو ما أبقى مسارات التكامل والتعاون الإفريقية غير ذات جدوى اقتصادية ولا فعالية أمنية ولا أثر اجتماعي على شعوب القارة.

فلقد كان الأفارقة سباقين إلى تبني مفهوم للإرهاب عبر الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب

لعام 1999(8)؛ يقوم على اعتباره أي فعل يمثل انتهاكا للقوانين الجنائية للدول الأعضاء ويهدد الحياة أو السلامة البدنية أو الحرية أو يسبب إصابات خطيرة أو الوفاة لأي شخص أو عدد من الأفراد أو جماعات من الأفراد أو قد يسبب دمارا للممتلكات العامة أو الخاصة أو الموارد الطبيعية أو التراث البيئي أو الثقافي ويكون هادفا ومتعمدا، ويدخل ضمن الأعمال الإرهابية كل ما يلي: الترهيب أو تخويف أو إجبار أو إكراه أو دفع أي حكومة أو هيئة أو مؤسسة أو الجمهور العام أو أي قطاع لفعل أو الامتناع عن فعل أي عمل أو تتبنى أو تمتنع عن موقف معين أو تعمل وفقا لمبادئ معينة أو تخريب أي خدمات عامة أو وسائل إيصال أي خدمة أساسية للجمهور أو لإيجاد حالة طوارئ عامة أو إيجاد حالة من العصيان المسلح للدولة.

2/ التسلطية والفساد السياسي:

تعود "معضلة الدولة" في إفريقيا إلى اعتبارات متعددة يرتبط بعضها بالنشأة الاصطناعية للدولة الإفريقية خلال حقبة ما بعد الإستعمار، وما ترتب عن ذلك من أداء الأنظمة السياسية في إفريقيا التي اتسم بالاستبداد السياسي وتفشي مظاهر الفساد وسيطرة الجيش على مقاليد الحكم، وهو ما زكى أزمة الاندماج الوطني وأزمة المشاركة السياسية والتنمية، وتسبب في تأجيج الصراعات والحروب الأهلية والانقلابات العسكرية في كثير من دول القارة؛ مثل ما حدث في إثيوبيا عام 1974 عندما اندلعت ثورة عنيفة ضد الحكم العسكري وجرت حرب شوارع دامية طوال عامي 1974 و 1975.

لقد شهدت منطقة غرب إفريقيا مثلا، ورغم كونها كانت سباقة في نيل استقلالها السياسي مقارنة بغيرها من الأقطار الإفريقية المستعمرة، إلا أنها فشلت في تحقيق درجة عالية من الاستقرار السياسي بسبب ضعف وفساد أو حتى فشل الأنظمة الحاكمة إضافة إلى الصراعات وضعف مراقبة الحدود البينية، ناهيك عن عوامل أخرى ساهمت في هذه الوضعية؛ وقد كشفت دراسة أعدت عام 2009 أنه ما بين عامي 1958 و2006 حظيت غرب إفريقيا بأكبر عدد من الانقلابات في القارة السمراء، كما أنه من الجدير ذكره أن الانقلابات وغيرها من مظاهر عجز الأنظمة الحاكمة الأخرى، غالبا ما تعجل بدخول البلد مرحلة عدم استقرار سياسي تستغله غالبا الجماعات المتطرفة الإرهابية من أجل تحقيق مآربها في المنطقة، كما حدث في تجربة مالي الأخيرة(9).

يفرز العنف السياسي دوما عنفا مضادا يظهر في أساليب المعارضة السياسية والاحتجاجات والإضرابات حتى يصل العنف إلى الكفاح الشعبي المسلح الذي يستخدم كل وسائل العنف ضد السلطة، وتصل ذروة العنف السياسي المضاد في شكل انقلاب وثورة وما يرافقها ومن عنف وقسوة(10)، وهي الصورة الغالبة في عموم إفريقيا.

لذلك فإن الضعف التقليدي العام في إفريقيا يتيح فرصا ملائمة لشتى الجماعات الإجرامية (الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة والميليشيات) للعمل بكل حرية بسبب عجز الأجهزة الأمنية في أغلب الدول الإفريقية عن التصدي بكفاءة لنشاط هذه الجماعات بسبب ضعف التمويل والوسائل والتنسيق، ناهيك عن شيوع مظاهر الفساد واستشرائها في مفاصل الدولة والإدارات العامة المخولة بالاطلاع بهذه الأدوار.

إذن؛ أدت النشأة المصطنعة للدولة الإفريقية في مؤتمرات برلين وسايكس بيكو إلى جانب تراكم أرصدة العنف الممارس من طرف النخب التي استأثرت بالسلطة بعد الاستقلال، مع تفشي حالات حادة من الإحباط والشعور بالقهر والظلم لدى الجماهير الإفريقية من ممارسات نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية المفروضة إلى انحدار دولة ما بعد الاستقلال الإفريقية إلى العجز النسبي أو الفشل التام في تلبية الحاجات الأساسية لرعاياها؛ ومن أهم

سمات الدولة الفاشلة في إفريقيا ذلك "العجز الديمقراطي" الخطير الذي يجرد مؤسساتها الرسمية من أي جوهر حقيقي لها(11)، وهو ما يبقيها غير قادرة على احتواء التفاعلات المجتمعية المتنوعة والمتنافسة، ويجعلها فاقدة للشرعية والمشروعية وهو ما يطبع القرارات التي تتخذها والسياسات التي تصوغها بطابع القهر والإجبار.

كما كان لتحولات ما بعد انهيار جدار برلين وتراجع الايدولوجيا أمام الصعود القوي لاقتصادات السوق المستفيدة من العولمة بداية من تسعينات القرن الماضي الأثر الأبرز في تعميق أزمات النظم السياسية والاقتصادية الإفريقية غير القابلة ولا القادرة على التطور والتحول؛ لقد امتزجت في عالم اليوم نتائج 03 ثورات تكنولوجية لها القدرة على تغيير العلاقات الاجتماعية وإعادة تشكيلها وهي ثورة المعلومات والثورة في وسائل الاتصال وثورة الحاسبات الإلكترونية(12)، وإذا كانت تأثيرات هذه الثورات كبيرة على أمن الدول والمجتمعات والأفراد في عالم الشمال، فإن تأثيراتها رهيبة وغاية في الخطورة على الدول والمجتمعات في إفريقيا حيث التخلف والجهل والتعصب .

يؤدي انخراط الكيان السياسي في أنماط تفاعل يومية ومتواصلة مع الكيانات الأخرى إلى خلخلة متصلة ببناه الأساسية، وتصبح مهمة هذا الكيان ليست منع الخلخلة والتذبذب في أنساقه الفرعية الدائمة التي يتشكل منها، بل جعل هذه الخلخلة تدور في حدود مقبولة تحول دون انهيار الكيان(13)، وهو ما يمثل الصورة الأكثر وضوحا في سلوك الدول الإفريقية، والتي تعجز في غالب الأحيان عن إبقاء هذه الخلخلة في حدود الضبط والسيطرة؟

ولهذا؛ يدعوا **جاك دريدا** إلى التيقظ حيال تلك العلاقة القائمة بين الإرهاب ونظام الاتصالات العالمي؛ فوسائل الإعلام أمطرتنا منذ 11 سبتمبر بوابل من الصور والقصص عن الإرهاب يشعر دريدا بأن هذه العلاقة تستدعي تأملا نقديا، فمع استيطان الصدمة في الذاكرة يسعى الضحايا عادة إلى أن يطمئنوا أنفسهم بأنهم قادرون على تحمل الصدمة التي من الممكن أن تتكرر. فمنذ 11 سبتمبر وتحت نضطر إلى طمأنة أنفسنا والنتيجة أن الإرهاب لا يظهر كحدث مضى بقدر ما يظهر كاحتمال مستقبلي؛ في الحقيقة يندهش **دريدا** من سذاجة وسائل الإعلام بمساهمتها في مضاعفة قوة هذه التجربة الصادمة، غير أنه مرتبك أيضا حيال واقعية الخطر المتمثل في إمكانية استخدام الإرهاب للشبكات التقنية وشبكات الإعلام(14).

3/ النمو الديمغرافي والفشل التنموي:

لقد أكد تقرير للأمم المتحدة صادر في أفريل 1992 على أن الانفجار السكاني يشكل خطرا كبيرا على حياة الإنسانية عموما وشعوب العالم الثالث على وجه التحديد، ويضيف التقرير "أننا لن نستطيع تخفيض عدد المواليد كثيرا ما لم نجد طرقا لمكافحة الفقر ومعالجته، كما أننا لن نستطيع حماية البيئة حتى نعالج موضوعات النمو السكاني والفقر في نفس اللحظة"(15).

ويبلغ عدد سكان إفريقيا اليوم حوالي 800 مليون نسمة، ويتوقع خبراء الديمغرافيا أن هذا الرقم سيصل في حدود عام 2015 إلى عدد سكان الصين، وهو ما سيكون له بلا شك آثار جيوسياسية وخيمة على المجتمعات والاقتصاديات الإفريقية، خاصة وأن الزراعة التقليدية هي أساس الاقتصاد الإفريقي، رغم بروز اقتصاد جديد قائم على الصادرات المعدنية والزراعية (16).

لقد قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ديسمبر عام 2005 تقريرا تقييميا مفصلا عن مدى تنفيذ أهداف الألفية للتنمية في السودان مستندا على العديد من المؤشرات؛ ولقد أشار التقرير إلى أنه من المستبعد جدا الوصول إلى تحقيق أي من أهداف

الألفية الإنمائية بحلول عام 2015، وذلك لأن "الدول الإفريقية فقيرة من حيث مستوى الدخول وفقيرة من حيث التقدم التكنولوجي، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض مستوى المعيشة ومستوى الخدمات العامة التي يمكن تقديمها للأفراد (17)

وفي التسعينيات، تفاقمت الأزمة الاقتصادية في الدول الإفريقية نتيجة إتباع هذه الدول سياسات وبرامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي وهو ما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور الحقيقية، وتعتبر سيراليون نموذجاً للصراعات الأهلية التي اندلعت في التسعينيات على خلفية تدهور الأوضاع الاقتصادية، وليس أدل على تردي الأوضاع الاقتصادية في سيراليون من تصنيفها في تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة باعتبارها أفقر دولة في العالم؛ وذلك بوجود 65% من المواطنين تحت خط الفقر(18).

لقد لعبت المديونية الخارجية وما ارتبط بها من شروط دورا أساسيا في تكريس التخلف والتبعية في إفريقيا؛ ذلك أن أزمة المديونية التي تفجرت في دول الجنوب بداية من تسعينات القرن الماضي تميزت بظاهرة جديدة لم توجد من قبل؛ فالدول الفقيرة المدينة وجدت نفسها مصدرا صافيا لرؤوس الأموال باتجاه الشمال (19).

وعلى الرغم من أن القارة الإفريقية قد حققت معدلا مرتفعا للنمو الإقتصادي خلال عام 2005، بلغ 5,4% ، وهو أعلى من ذلك المحقق عام 2004 (5,2 %)، وأعلى أيضا بأكثر من نقطة مئوية واحدة من ذلك المحقق عام 2003 (4 %) (20)؛ وبذلك حققت القارة معدلات نمو أعلى من أمريكا اللاتينية (4,3 %)، وأقل من الدول الآسياوية باستثناء اليابان (6,5 %) عام 2005. كما ارتفعت معدلات نمو 25 دولة إفريقية عام 2005 مقارنة بعام 2004، ويعود ذلك إلى تحسن ظروف الاقتصاد العالمي وكذلك زيادة الطلب على السلع التي تصدرها الدول الإفريقية إلى السوق العالمية؛ ونذكر من هذه الدول: أنغولا 19,1 %، بوركينافاسو 7,5%، جمهورية الكونغو الديمقراطية 7,7%، سيراليون 7,3%، غينيا الإستوائية 9,3%، إثيوبيا 8,9%، ليبيريا 8%، ليبيا 8,5%، موزمبيق 7,5%، والسودان 8%، وفي المقابل حققت خمسة دول إفريقية معدلات نمو منخفضة مثل: كوت ديفوار وتوجو 1%، بورندي 0,9%، السيشل 1,5%، زيمبابوي -4%.

رغم كل التقدم السابق المحقق في بعض الدول الإفريقية على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية –ومعدل النمو على وجه التحديد؛ إلا أن إفريقيا لا تزال تتذيل التصنيفات الدولية حول مؤشرات التنمية الاجتماعية ونوعية الحياة والخدمات العامة والعدالة في توزيع الثروة بسبب الفشل المتوالي لسياسات التنمية الاقتصادية بشتى أنواعها (الزراعية والصناعية والمالية والخدمية والتجارية)، وبسبب الارتباطات المشروطة لدوائر صناعة القرار الاقتصادي والسياسي في الكثير من الأقطار الإفريقية بمراكز السلطة والمال في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أفقد النخب السياسية والاقتصادية في إفريقيا حرية قرارهم السياسي والاقتصادي، خاصة عندما تقترن هذه التبعية بفساد أنظمة الحكم الإفريقية وغياب الديمقراطية والحكامة والشفافية والرشادة التي تسمح بالتقييم المستمر لمخرجات السياسات المنتهجة وإبداع الحلول التشاركية للمشاكل القائمة.

4/ النزاعات الإثنية ومشاكل اللاجئين:

تعتبر الصراعات القومية والإثنية إحدى أهم البؤر التي تسهم في إنتاج العنف في إفريقيا، كما هو الحال في الكونغو الديمقراطية ومالي ورواندا وأوغندا والصومال والسودان، وذلك لارتباطها بسياسات الدول والحكومات وكذلك بتأثير العوامل

الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والثقافية وغيرها..، وما يميز العنف العرقي في إفريقيا هو تعميقه لحالات الصراع والانقسامات بين المكونات الاجتماعية المتعددة وعلاقات بعضها بالبعض الآخر، وكذلك إحداث احتقانات اجتماعية مستمرة تنتج بدورها أزمات وتأزمات سياسية متواصلة وتدفع في أحيان كثيرة إلى تعميق التطرف والتشدد والصراع بين الهويات مما يفسح المجال واسعا أمام تدخل أطراف اقليمية ودولية ذات ارتباطات اثنية وقومية ودينية مشتركة(21).

إن التعددية العرقية كخاصية مميزة للمجتمعات الإفريقية قد دخلت تاريخيا في صراع وجودي مع الحدود الموروثة عن الاستعمار والتي شكلت "دولا هجينة" تعيش هاجس انعدام الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي بسبب تفرق الإثنيات بين الدول وهو ما أضعف التجانس الاجتماعي وصعب من حركيات الاندماج الوطني(22)؛ كما حدث في أزمة دارفور مع ميليشيات الجنجويد عام 2003 والمجازر التي شهدتها، أو ما حدث في مالي أواخر العام 2012 والذي يجد تفسيره في استمرار التناقض وعدم الانسجام بين المسلمين في الشمال والمسيحيين في الجنوب، وهو نفس ما وقع في الكوت ديفوار وافريقيا الوسطى في الفترة من 2013 إلى 2016.

إذن؛ يشكل العنف الديني الذي يأخذ شكل إرهاب دموي مشهدا مريعا من الصراع الديني-السياسي في إفريقيا، وهو الأكثر قدرة على إثارة الرعب والخوف والهلع في نفوس البشر، كما يلعب الخطاب الديني المتطرف بشقيه التكفيري والسياسي دورا خطيرا في التفرقة بين طوائف المجتمع والصراع بينها وزرع الكراهية والعنف بين شرائح المجتمع المختلفة، سواء داخل الدين الواحد أو بين مذاهب وديانات مختلفة، خاصة في الأقطار الإفريقية المتعددة المذاهب والطوائف الدينية، عبر فرض إيديولوجية دينية وحيدة الرؤية مما يحرم الآخرين من حق التمتع بممارسة حقوقهم الدينية وطقوسهم وحريتهم فيما يعتقدون به، وهذه التفرقة الدينية تساعد على خلق بيئة حاضنة للعنف والعنف المضاد(23).

ترى الدراسات الحديثة في العلوم الاجتماعية أن العرق، الثقافة، الدين ، الأرض والدولة هي العوامل الأساسية التي تحدد هوية الشعوب؛ فمن حيث لون البشرة تنقسم الأجناس إلى خمسة أجناس كبرى: الأبيض، الأصفر، الأسمر، الأحمر والجنس الأسود، وعلى المستوى الجماعي يمثل لون البشرة أحد ملامح الهوية الجماعية لشعب من الشعوب أو لمجموعة من الجماعات البشرية(24) كما هو الحال مع الجنس الأسود في إفريقيا، أما فيما يتعلق بالثقافة كعامل لتحديد هوية الفرد والجماعة فإن اللغة تبرز كأهم عنصر من العناصر المكونة لـ"الظاهرة الثقافية"، وتلعب دورا مهما في توحيد الانتماء الجماعي كحال الهوية القومية العربية أو الهوية الكيبكية في كندا، كما أن لعامل الجغرافيا (الأرض) دور في إذكاء الشعور بالانتماء إلى هوية جماعية واحدة، وللدين أيضا دوره الحاسم في تعزيز الهوية الجماعية وتقوية ملامحها المشتركة، وكل العوامل السابقة لا يمكن لها أن تتبلور إلا في إطار "الدولة"؛ التي تعمل على حماية وتعزيز الهوية الجماعية لشعوبها(25)، رغم أن الكثير من التجارب الإفريقية تعكس عمل الدولة على طمس وتهميش بعض الهويات الجماعية (العرقية والدينية...)، الأمر الذي أدى ويؤدي بالنهاية إلى تفجير حالات عنيفة من النزاعات الإثنية والحروب الأهلية (السودان، رواندا، مالي، الكونغو الديمقراطية....إلخ)(26).

إن تفشي الجهل وغياب وحتى تغييب الوعي السياسي المدني القائم على محورية فكرة المواطنة في إفريقيا قد ساهم بشكل كبير جدا في غلبة الانتماءات الأولية الضيقة (العرقية والقبلية والطائفية والفئوية والجهوية) على الانتماءات الوطنية الواسعة وهو ما أعطى الحياة من جديد للعصبيات البدائية المناقضة

لمفهوم المواطنة والدولة الوطنية؛ فالعصبية باعتبارها وازعا هي ظاهرة خاصة بالبدو حسب ما ذهب إليه العلامة العربي عبد الرحمان ابن خلدون(27)؛ ذلك أن الوازع الذي يدفع عدوان الناس بعضهم على بعض في المدينة والذي يرد العدوان الواقع عليها من الخارج هو الدولة ونظمها الدفاعية؛ فالعصبية في العمران البدوي تقوم بنفس الدور الذي تقوم به الأسوار والجند في العمران الحضري، أي أنها قوة للمواجهة، لا وازع للفصل بين المنازعات، وهو الشيء الذي يقوم به كبراء القبائل وشيوخها؛ فالعصبية إذن، خاصة بالمجتمعات البدوية وهي ظاهرة تستلزمها المعطيات الاجتماعية والاقتصادية السائدة في هذا النواع من العمران.

يظهر إذن؛ أن الكثير من المجتمعات الإفريقية لا تزال تعيش مرحلة ما قبل الدولة، أو أنها لم تستطع للأسباب السابقة الخروج من دائرة المجتمعات البدائية وهو ما يفسر استمرار نكوص الأفراد والجماعات إلى انتماءات ما قبل الدولة في حالة استشعار الخطر كما حدث في رواندا عام 1992 وتسبب في إحدى أبشع الإبادات الإنسانية التي عرفها التاريخ المعاصر، أو ما حدث في الجارة الشمالية الكونغو الديمقراطية وجعل هذه الدولة الغنية تعيش الحروب والصراعات المزمنة طوال 40 سنة، خاصة وأن الضعف في الدولة الإفريقية ليس بالضرورة محلي؛ فمن الممكن أن يلعب "الجوار السيئ"(**) دورا حاسما في اشعال فتيل النزاعات الكامنة والصراعات الخافتة.

لقد كان دور أوغندا وكينيا والتشاد والكونغو الديمقراطية وإفريقيا الوسطى وليبيا ومصر كبيرا جدا في تفكك الدولة السودانية وانشطارها وانفصال الشمال عن الجنوب بسبب المشاكل البينية بينها وبين حكومة الخرطوم عبر استضافتها ودعمها للحركة الشعبية وباقي الفصائل المتمردة في دارفور وفي الجنوب (28)، كما كان ولا يزال دور رواندا وأوغندا وبورندي مؤثرا في مجريات الصراع في الكونغو الديمقراطية، تماما كما لا يزال الضعف المزمن لدول الساحل الإفريقي (مالي والتشاد وموريتانيا وليبيا) عاملا مهما في تدفق الأسلحة على الجماعات المتطرفة هناك ومساعدا على حرية تحرك جماعات الجريمة المنظمة والمجاعات الإرهابية العابرة للحدود المفتوحة(***)، دون أن نهمل ما أنتجه ذلك من موجات رهيبة من النازحين واللاجئين بين الدول المتجاورة وتحول بدوره لعامل مغذ للصراعات البينية (حالة اللاجئين الكونغوليين في رواندا والروانديين في الكونغو الديمقراطية).

لقد ذهب البعض من الباحثين في تفسيره لأصل الصراعات الدينية كوجه بارز من أوجه الصراعات الإفريقية إلى محاولة تفكيك طابع "القداسة" الذي كثيرا ما طبع به؛ فمن عناصر العنف الرئيسية التي تضمها دائرة العنف الديني هو **العنف المقدس** باعتباره وجها من وجوهه، وبالرغم من أن هذه الوجوه في جوهرها ذات طبيعة ديني واجتماعية ونفسية، كاستخدام الشعائر والطقوس والمراسيم الدينية التي تصاحبها التراتيل والرقص والتعاويذ وتقديم الأضحية الرمزية أو غيرها، وحيث تراق دماء كثيرة خلال اجراء نلك المراسيم والطقوس. وغالبا يرافق ذلك نوبات هيستيرية واضطرابات سايكو- فيزيولوجية وهلوسات بصرية وهيجان جماعي ينعدم فيه الوعي والإحساس بالألم نتيجة الضرب والجروح والحروق والصدمات النفسية(29).

إلى جانب ما تتميز به المجتمعات الإفريقية من تعدد لغوية حيث توجد في إفريقيا أكثر من ألفي لغة ولهجة، يشهد الواقع الأفريقي أيضاً تعددية دينية تتجلى في ذلك التنوعً في الأديان والمعتقدات؛ فإلى جانب الدين الإسلامي والمسيحية توجد الأديان التقليدية، والتي هي بدورها متعددة ومتنوعة بقدر تنوع وتعدد الجماعات الإثنية في القارة؛ إذ تتميز الأديان التقليدية بأنها محلية الطابع لا تمتلك أي

فعالية خارج نطاق الجماعة الدينية المؤمنة بها(30).

ومع تعدد التفسيرات المقدمة لظاهرة العنف الإثني والديني في إفريقيا إلا أن الثابت في ظل هذه الظروف هو ذلك الأثر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإنساني الرهيب الذي لا زالت تخلفه هذه الصراعات، والذي أبقى القارة الإفريقية تعيش التخلف والاستبداد والتبعية؛ فلقد أضحت إفريقيا بكل هذا تحتل المراتب الأولى في عدد اللاجئين والنازحين والمهجرين قسرا من دولهم الأم بفعل الحروب الأهلية والصراعات الإثنية والدينية كما هو الحال في الساحل الإفريقي والكونغو الديمقراطية والسودان وليبيا.

وتتسبب ظاهرة اللاجئين في مشكلات سواء لدولة المنشأ أو دولة اللجوء؛ فبالنسبة للأولى، تفقد هذه الدول مواردها البشرية بسبب نزيف العقول الذي تتعرض له، وهروب المتعلمين والمثقفين إلى الخارج للنجاة بأنفسهم والبحث عن مصادر جديدة للرزق بعيدة عن مواطنهم التي دمرتها الحروب الأهلية. أما بالنسبة للثانية (دولة اللجوء)، فتواجه هي الأخرى سلسلة من المشكلات تتمثل فيما يحدثه اللاجئون من تغيرات في الخريطة البشرية وتحديداً الإثنية، فضلاً عما يمثله هؤلاء اللاجئون من أعباء اقتصادية واجتماعية(31).

وتعتبر الهجرات السكانية غير الشرعية واحدة من المشكلات المستعصية التي تجابه دول القارة الإفريقية وتثير قلق دول العالم قاطبة في الوقت الراهن لاعتبارات عديدة؛ ذلك أن الأضرار المترتبة عن هذه الهجرات غير الشرعية ترتبط بالخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول التي تعاني منها وما ينجر عن ذلك من مخاطر وتحديات أمنية جدية(32). خاصة مع الموجات الجديدة للاجئين من الصراعات المتفجرة حديثا (جنوب السودان وليبيا وإفريقيا الوسطى)، وهو ما يمثل أعباء إضافية على الدول الإفريقية ويطرح تحديات أمنية واقتصادية ضخمة على صناع القرار وصائغي السياسات فيها.

ثانيا: أزمة بناء الدولة في أفريقيا: الواقع والرهانات

لا يختلف وضع الدولة الحديثة وأنظمتها السياسية اليوم عن تلك الدول والحضارات التي سادت عبر مراحل التاريخ المختلفة ثم بادت من حيث حاجتها للاستقرار وحاجة حكامها إلى شكل من أشكال العلاقة النفسية التي تهبهم محبة ورضا وطاعة شعوبهم، مبعدة إياهم بذلك عن اللجوء إلى وسائل الإكراه الخارجية من أجل الخضوع اللازم لضمان سير العملية السياسية واستمرارها (33)، وفي إفريقيا اليوم تستمر أزمة الدولة الوطنية وإشكاليات الحكم كإحدى أهم معضلات النخب الحاكمة فيها بسبب عجزها الكبير إن لم يكن فشلها الذريع في إرساء دولة المواطنة حيث التساوي الفعلي أمام القانون، وحيث تحتكر الدولة وحدها العنف المشروع؟؟

1/ معضلة الدولة الإفريقية في ظل العولمة

يصعد في القارة الإفريقية اليوم مفهوم "تماهي الحدود" BLURRING BOUNDARIES ليشكل خاصية مميزة للفضاء الإفريقي، وحيث يتصارع مفهوم الدولة السياسي مع تصور الأمة الرمزي بفعل عدم انسجام الحدود الموروثة عن مؤتمرات برلين وسايكس بيكو الإستعمارية مع التعددية الإثنية والدينية العابرة للحدود، وهو ما طرح في مراحل لاحقة إشكالات أمنية وسياسية خطيرة ومزمنة على دولة ما بعد الإستقلال الإفريقية، والتي عبرت على نفسها بصور وتجليات غاية في الدموية والوحشية (رواندا، الصومال، الكونغو الديمقراطية، السودان، ليبيريا، مالي، إفريقيا الوسطى...).

لقد أدى افتقاد السلطات القائمة في غالبية الدول الإفريقية إلى صلاحية احتكار العنف المشروع داخليا إلى تفشي مظاهر العنف الإجتماعي (الإثني والديني والفئوي والجهوي) وغياب الدولة وعدم قدرتها على السيطرة على كامل إقليمها كحالة مدن شمال مالي (كيدال، غاو، تومبكتو) التي لازالت الجماعات الإسلامية المتطرفة تسيطر على قطاعات واسعة منها، ومدينة شمال كيفو في الجنوب الشرقي للكونغو الديمقراطية حيث معاقل الفصائل المعارضة لحكومة كينشاسا أو اقليم دارفور في السودان أو جمهورية أرض الصومال أو دلتا النيجر.

أما على المستويات الأخرى؛ فيستمر دور الفاعلين الإقتصاديين الدوليين في ممارسة تأثيره البارز في الإقتصادات الإفريقية القائمة على الأنماط التقليدية للزراعة وتصدير المعادن والخامات، والتي تعتمد على الإستثمارات الخارجية القادمة من الإحتكارات الكبرى للشركات العابرة للقومية حيث التكنولوجيا العالية والرساميل الكبيرة، وهو ما أفقد غالبية النظم الإفريقية لإستقلالية قرارها الإقتصادي والمالي؛ فالشركات المتعددة الجنسيات تعتبر إحدى أدوات الاختراق من حيث تأثيرها في صنع القرار، ولا سيما الاقتصادي، وتشير بعض الدراسات إلى أن تأثير هذه الشركات يمتد إلى عديد الميادين والقطاعات الإفريقية عبر صور شتى (34):

- استعانة الشركات متعددة الجنسيات بحكوماتها للضغط على الدولة المضيفة باتجاه تبنى مواقف معينة.

- الضغط باتجاه دفع منظمات دولية لتبنى مناقشة سياسية معينة أو إقرارها.

- مباشرة الضغط على سفارة الدولة المضيفة من خلال نفوذ الشركة في الدولة حيث المقر الرئيسي للشركة.

- التأثير في حكومة الدولة المضيفة من خلال شبكة علاقات تقيمها الشركة مع وزراء أو شخصيات ذات نفوذ في الدولة المضيفة.

- الضغط المباشر على الدولة المضيفة من خلال التهديد بسحب استثمارات الشركة، أو الانتقال إلى دولة أخرى ما لم تستجب الدولة بالتنازل عن بعض الشروط البيئية أو عن شروط العمل أو النظام الضريبي...الخ

وهي كلها عوامل تفاقم من حالات العجز الداخلي للدول الإفريقية خاصة مع ما تتميز به اقتصاداتها من ضعف هيكلي حاد أنتجه التحول السريع والمشوه من الاقتصاد البدائي الاشتراكي الموجه إلى اقتصاد السوق الحر، إلى جانب غياب الديمقراطية والشفافية في الأداء الاقتصادي للفاعلين الاقتصاديين المحليين المستفيدين من هذا التحول المشوه وما أنتجه ذلك من شيوع لمظاهر الفساد لرجالات السلطة وحاشيتهم، وهو ما كرس الهوة بين النخب الحاكمة الثرية في مراكز المدن والشرائح الواسعة من الجماهير التي تعاني الظلم والفقر والمرض في حواشي المدن وأطرافها.

إن انتقال التحليل السياسي تدريجيا من نموذج "كرة البلياردو" الذي لا يولي اهتماما للعوامل الداخلية في تحليل التفاعل الدولي إلى نموذج "بيت العنكبوت" حيث تنتقل الحركة من مكان إلى آخر بفعل الترابط بين الوحدات يجعل القدرة على تحديد ما هو متغير داخلي (يدخل في نطاق السيادة)، وما هو متغير خارجي (البيئة الدولية) أمرا غاية في التعقيد(35)، خاصة في البيئة الإفريقية الهشة حيث تتراوح النظم والحدات السياسية بين الضعف والعجز والفشل...وحتى الإنهيار.

تشكل إذن ظاهرة "فيضان البيئة الدولية" على بنية البيئة المحلية أمرا يجعل تحديد معنى دقيق لمفهوم الاختراق مطلبا غاية في التعقيد؛ إذ لابد من معيار يستند إليه يمكنه من تحديد ما هو دولي وما

هو داخلي، وتاليا، تحديد متى يمكن الإشارة إلى اختراق ما، الأمر الذي يفترض التمييز بين مفهوم النفوذ INFLUENCE ومفهوم الاعتماد المتبادل INTERDEPENDENCE ومفهوم التغلغل ENTRYISM ومفهوم الاختراق PENETRATION وهي مفاهيم متداولة في العلاقات الدولية لكن كلا منها يشير إلى بعد معين في اطار التفاعل بين وحدات المجتمع الدولي(36).

وفي إفريقيا؛ تشير التحولات التي شهدتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى التحول في استراتيجيات القوى الكبرى تجاه القارة؛ ذلك أن تفكك التكتلات التي أنتجتها الحرب الباردة أتاح فرصا جديدة لاستراتيجيات "الارتباط"(****)؛ حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت هذه الإستراتيجية غالبا من أجل استمالة الحلفاء السابقين للاتحاد السوفييتي، وذلك بالتركيز على مجموعة متنوعة من الحوافز، ومجموعة من المتغيرات(37)؛

- الحوافز التي تستخدمها.
- الأهداف التي تنشدها.
- القوى الفعالة التي يتم الارتباط بها.

لقد تناولت الكثير من الدراسات بالتحليل أثر الفواعل الخارجيين في النظم السياسية والأنساق الإقتصادية والإجتماعية الإفريقية ومدى قدرة هذه الأخيرة على الصمود أو التكيف أمام محاولات الإختراق المستمرة الناجمة عن العولمة ومقتضياتها؛ فيرى **جيمس روزنو** مثلا أن ما يحدد قابلية النظم للاختراق أو عدمه هو ما سماه "**القدرة التكيفية**" ولعل هذه النقطة هي نقطة الارتكاز للنقد الذي وجهه روزنو لـ**غابريال الموند** G. A. Almond في شأن التغير في النظم السياسية؛ فبعد انتهاج تحليل يقوم على 03 مستويات(38)؛

1/ المستوى الوطني؛ ويتضمن هيئات صنع القرار في حكومة الدولة.

2/ المستوى ما دون الوطني؛ ويشتمل على كافة هيئات وسياسات الإدارات المحلية.

3/ المستوى ما فوق الوطني؛ وينسحب على البيئة الاقليمية والدولية.

ليصل نموذج **روزنو** الى محاولة تحديد مدى تدخل "الأطراف غير الأعضاء" في كل مستوى من المستويات الثلاثة في عملية صنع القرار واتخاذه.

2/ ضعف الإندماج الوطني والجهوي والإقليمي

يبدوا جليا أن إفريقيا تفتقد لميكانيزمات حقيقية للتفاعل الذاتي واحتواء المشاكل والأزمات محليا؛ إن على المستوى الوطني أو الجهوي أو الإقليمي؛ فعلى المستوى المحلي يغيب التمايز المؤسساتي الواضح داخل النظم السياسية الإفريقية وهو ما يفتح المجال أمام هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية وما ينتجه ذلك من استئثار بالسلطة والثروة وإخضاع لقوى المجتمع الحية لصالح الطبقة الحاكمة وقمع للحريات الفردية والجماعية تحت مسوغات شتى.

أما على مستويات التفاعل الجهوية والإقليمية فتستمر الهشاشة والضعف وعدم الفاعلية خصائص مميزة للعمل الإفريقي المشترك بسبب المشاكل والتوترات البينية التي لا يكاد يخلوا منها فضاء إفريقي محدد، وكذا بفعل الارتباطات القوية للنظم القائمة بمراكز القرار في الغرب (فرنسا وبريطانيا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية) والشرق (الصين وتركيا واليابان)؛ وهو ما أضعف العلاقات الإفريقية الإفريقية ومسارات التكامل فيها وأبقاها في حدودها الدنيا التي لا تتجاوز الاجتماعات الروتينية وتبادل الأدوار والمواقع دون أن يمتد ذلك إلى تجسيد فعلي للتضامن الإفريقي عبر ميكانيزمات اقتصادية واجتماعية وثقافية عملية وذات جدوى على حياة الأفارقة ومستقبلهم. وبالنتيجة؛ تستمر

التناقضات بين النظم السياسية الإفريقية التي فشلت في إرساء نموذج للدولة العصرية الإفريقية التي يؤمن بها الجميع.

إذن؛ وبمسح سريع؛ تكشف الدراسات ذات الصلة بنظريات الدولة بأن كل مفكر مبدع نظر إلى الدولة بطريقة متفردة تتراوح من نسبة دافع أخلاقي عضوي إليها (**هيغل**) إلى اعتبارها قائمة على القانون الطبيعي وحالة الطبيعة (**هوبس وشميت**)، وقد اعتبر **ماركس** الدولة نتاجا للسيطرة الاقتصادية لطبقة ما على طبقة أخرى، بينما نظر إليها **كلسن** Kelsen بوصفها ظاهرة قانونية أساسا، ورأى فيها **شميت** تجسيدا للسياسي، في حين وجدها **غرامشي** Gramsci نظاما للهيمنة، ووجد **فوكو** وما بعد البنيويين أنها تخترق الثقافي وتتخلله على نحو عميق ومهم، وبعد **شميت** في ثلاثينيات القرن العشرين اختفت النظرة الهيغلية إلى الأخلاقي إلى حد بعيد(39)، وان ظل هناك جدل كبير حول الحدود التعريفية والقيمة التحليلية للدولة؛ ذلك أن بعض المعلقين يعتبرون الدولة "المتغير التفسيري الأساس" بوصفها فاعلا "له مصالح خاصة به لا تعكس بالضرورة مصالح المجتمع"(40).

ويرى أخرون أنه لا يمكن فهم الدولة في ذاتها، بل من زاوية علاقتها بالنظام الاجتماعي ضمن سياقات اجتماعية- اقتصادية – ثقافية محددة؛ وهو ما يحيلنا إلى تاريخانية نشوء دولة الاستقلال الإفريقية، وكيفية تقسيم الحدود في مؤتمرات القوى الاستعمارية الأوربية، ثم طرق تفاعل المجتمعات المحلية ذات الهويات المختلفة مع بعضها البعض ومع أنظمتها السياسية من أجل الوصول في النهاية لفهم واقعي، دقيق وغير مشوه لجذور المشاكل الإثنية والدينية والجهوية التي تعيق بناء "الدولة الوطنية" في إفريقيا، مع ضرورة الاستغناء عن استيراد النماذج الدستورية الجاهزة من المستعمر القديم (فرنسا وبريطانيا تحديدا) والوصفات الاقتصادية الجاهزة من المؤسسات المالية الدولية التي لا تتلاءم مع خصوصيات البيئة السوسيوثقافية الإفريقية كما أثبتتها التجارب الفاشلة السابقة، كما لا تستجيب لمتطلبات المجتمعات الإفريقية التي تئن تحت وطأة التخلف والفساد والتبعية.

3/ محاكاة الحداثة الغربية: المعوقات والمخاطر

من مظاهر فشل بناء دولة الاستقلال في إفريقيا الاستسلام التام للحداثة الغربية بصفتها قمة الإبداع البشري، وضياع الخصوصيات التاريخية للشعوب الإفريقية التي تشكلت عبر حقب زمنية متعاقبة و صارت جزءا لا يتجزأ من أنساقها الثقافية ونظمها الاجتماعية، وتصبح معها أي محاولة لتجاوز هذه الخصائص تشويها للواقع الإفريقي ومن ثم ضياع فرصة البناء عليها للتعامل مع المشكلات الأخلاقية والنفسية والاجتماعية والبيئية التي تسبب فيها التقدم الغربي الحديث.

يقدم عصر التنوير مثالا وثيق الصلة باهتماماتنا في هذا السياق البحثي، ولاشك في أن هذا المشروع اشتمل على حركات فكرية وسياسية أخذت شكل طيف واسع من الاختلاف الفكري، ويكفي هنا أن نشير إلى الاختلافات الفلسفية ورؤى العالم المتناقضة تماما لدى **هوبس** Hobbes، و**فولتير** Voltaire و**روسو** Rousseau و**هيوم** Hume و**سبينوزا** Spinoza و**كانط** و**هيغل** Hegel، و**جون ستيوارت ميل** G. S mill، و**ماركس** Marx على الأقل، في المقابل من ذلك اشتملت تجارب المحاكاة الإفريقية للحداثة الغربية على اختزال كبير للرؤى المختلفة ومحاولة لفرض الرؤية الواحدة كما يفهمها رجال السلطة أو من لهم علاقة بهم أو مصلحة معهم في الداخل والخارج.

وعليه؛ فإنه يبدوا مستحيلا وضع هؤلاء وكثيرون غيرهم في مجموعة مميزة واحدة، فما بالك

بالأنظمة والحركات الفكرية التي أنتجوها، ومع ذلك يمكن القول أن التنوير في مجمله وعلى الرغم من أن معتنقي أفكار **كيركغارد** Kierkegaad وهاردر Herder وامثالهما يمثل نموذجا واحدا يبرز مجموعة مشتركة من الافتراضات والمقتضيات التي تضفي عليه وحدة معينة، إلا أنه من جهة أخرى يحفل بتنوع داخلي كبير، وكما يرى **جون غراي** John Gray بحق، فإن المشروع المركزي للتنوير "كان استبدال الأخلاق المحلية والعرفية والتقليدية وكل أشكال الإيمان المتعالي بأخلاق نقدية وعقلانية، قدمت كأساس لحضارة كونية، وهذه الأخلاق الجديدة العلمانية والإنسانية الملزمة لكل البشر تضع معايير كونية لتكوين المؤسسات الانسانية"(41).

وتجدر الإشارة في نفس السياق إلى إنشاء المجلس الأعلى للفرانكفونية عام 1970 ثم دعوة الرئيس الفرنسي "**فرانسوا ميتران**" إلى أول قمة فرانكفونية في عام 1986 في فرساي (شهدت مشاركة 41 رئيسا) لتتحول بعد 11 سنة (1997) إلى المنظمة الدولية للفراكفونية، والملاحظ هو غياب الجزائر وسوريا عن عضوية المنظمة رغم كونهما أقرب تاريخيا إلى اللغة الفرنسية من مصر؛ ما يعني أن البعد السياسي حاضر في وظيفة هذه المنظمة ذات الطابع اللغوي؛ فحتى في حركة الترجمة التي تشجعها تخضع لمعايير سياسية تعتمد في انتقاء نوع معين من ذلك الانتاج الفكري والأدبي دون غيره خدمة لاستمرارية المصالح الفرنسية الهامة في إفريقيا والعالم؛ ففي عام 2007 أنشئت في المنظمة خلية تفكير استراتيجي مهمتها التفكير في القضايا المستجدة المرتبطة بمكانة الفرنسية ومستقبل فرنسا في إفريقيا والعالم(42)، وهو ما يؤكد طغيان المصالح الجيواستراتيجية للقوى ذات النفوذ التقليدي في إفريقيا على ادعاءات الحداثة الغربية والرغبة في مساعدة الأفارقة.

إن العنف الذي ميز عملية محاكاة الحداثة الغربية في إفريقيا وتقديمها كخيار حتمي ووحيد للمجتمع هو أحد مصادر العنف الذي تفجر فيما بعد بصور أكثر دراماتيكية؛ فالعنف السياسي في إفريقيا اتخذ صورا وأشكالا وأساليب متنوعة ومستويات مختلفة بدءا بعمليات منع الرأي العام من إبداء الرأي، إلى منع التعددية السياسية والتمييز والتمايز بين فئات المجتمع الواحد، مرورا بأشكال القمع والتعذيب والاعتقال التعسفي والقتل الجماعي والنفي والتشريد وإبادة الأقليات(43)، وهي كلها ممارسات متناقضة حتى مع جوهر الحداثة الغربية وسيرورتها التاريخية.

يقول **جون غراي** John Gray "الفكرة التي مفادها أن التحديث يعني تكرار تجربة الحداثة الغربية والتلاقي عند المؤسسات والأنماط الثقافية الغربية، هي بحد ذاتها واحدة من أوهام العصر الحديث الرئيسية التي زكتها كثير من التطورات الحاسمة في التاريخ الحديث، وفي الوقت نفسه فإن هذه الصورة الذاتية الخادعة للحداثة تتجاهل وتتغاضى عن ذكر الحالة التي عنت فيها الحداثة التغريب؛ ألا وهي اقتباس ثقافات أخرى منظورا أداتيا على الأرض هو عدمي في النهاية"(44)، وهو ما يجعل من إبداع الحلول المحلية الخالصة المتوافقة مع تاريخ المجتمع وتطلعاته حتمية تاريخية لا مفر منها للنخب الإفريقية وأصحاب القرار فيها.

4/ ضرورة الانتقال من عسكرة المجتمع إلى تنمية الأمن

ينطلق"**اصلاح الأمن**" في إفريقيا من تجاوز النّظرة التّقليديّة للأمن كمرادف للعسكرة، ويمرّ عبر إعطاء أدوار أكبر للفاعلين الاجتماعيّين من أجل إحداث التّغييرات اللّازمة والضروريّة في النّظم الاجتماعيّة المرضيّة المولّدة للعنف، لكنّه يتطلّب أيضا تركيز الجهود التّنمويّة على محاربة الثّالوث الأسود: الفقر، المجاعة، المرض عبر تعزيز فرص الشّغل وتحسين نوعيّة الحياة والعمل على التّوزيع

العادل للثّروة في المجتمع؛ فالثّالوث السّابق وان كان مفسّرا للعديد من النّزاعات الدّاخليّة في العالم الثّالث، إلّا أنّه يعكس أيضا ضعف الهيكلة المؤسّسيّة سياسيّا واقتصاديّا واجتماعيّا، وهو ما يفتح المجال واسعا أمام تغلغل شبكات الجريمة المنظّمة والإرهاب والميليشيّات المسلّحة دون ردع من أيّة قوانين(45)، وهنا تبدوا الكثير من الدّول الإفريقيّة نماذج عاكسة لنزاعات مستعصية ومتجدّدة بفعل عدم القدرة على تفكيك هذا الثّالوث (الصّومال، الكونغو، السّودان، مالي، النّيجر، افريقيا الوسطى، أوغندا....).

وتعود الهشاشة الاقتصادية في إفريقيا واستعصاء أزماتها ونزاعاتها عن الحل أساسا إلى أسباب مرتبطة بالضعف الهيكلي للدولة الإفريقية التي تعاني من العديد من الإختلالات والمشكلات، ولأسباب مرتبطة بطبيعة الدولة الإفريقية التي توصف بأنها دولة رخوة، وأنها دولة عاجزة، ودولة فاشلة، بيد أن انهيار الدول الإفريقية يظل أيضاً وثيق الصلة بالعوامل الخارجية؛ ففي فترة الحرب الباردة كان للمساعدات التي تقدمها القوى الكبرى للدول الإفريقية أكبر الأثر في صمود هذه الدول في وجه التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تواجهها، ومع انتهاء الحرب الباردة . وما صاحبها من متغيرات على الساحة الدولية قادت إلى انخفاض الأهمية النسبية للدول الإفريقية - توقفت هذه المساعدات لتجد الدول الإفريقية نفسها مضطرة لمواجهة هذه التحديات بمفردها، ومن ثم فإن عدداً قليلاً جداً من الدول الإفريقية هي التي نجحت في الحفاظ على الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني(46).

إنّ تعدّد وتنوّع وتعقّد التّهديدات الأمنيّة التي تجابه الدّول والمجتمعات خاصة في العالم الثّالث؛ إفريقيا، آسيا وأمريكا اللّاتينيّة؛ حيث لا تزال إشكاليّة بناء الدّولة تلقي بظلالها على انعدام التّوازن والتّكافؤ في توزيع الموارد والامتيازات، والتي تعتمد في الغالب على قاعدة الولاء السياسي للمجموعات أو الفئات الاجتماعيّة[47]، قد كان عاملا أساسيا في استمرار الانقسام المجتمعي الحادّ الذي غذّته وتغذّيه الممارسات السّلطويّة التي فشلت في بناء دول المواطنة والقانون حيث السّلم الاجتماعي القائم على العدالة والحقوق.

في المحصلة؛ يبدوا واقع الدولة الإفريقية اليوم بعيدا جدا عن تضحيات الرعيل الأول من شعوبها في سبيل الانعتاق من هيمنة المستعمر الأوروبي وبناء إفريقيا حرة ومزدهرة، وبعيد أيضا عن تطلعات شعوب القارة ممن عانو أكثر من غيرهم من الحرب والفقر والمرض والاستبداد التي أضحت صفات لصيقة بالواقع الإفريقي المترهل؛

إن تحقيق مطالب المجتمعات الإفريقية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاستجابة للمقتضيات التي تفرضها العولمة والتهديدات الناشئة عنها لابد أن يمر حتما عبر التأسيس لدولة المواطنة والحقوق حيث التساوي الفعلي لجميع المواطنين أمام القانون، وحيث دولة المؤسسات التي تجتهد نخبها في ابتكار البدائل الاقتصادية وإبداع الحلول السياسية التي تنبع من عمق المشكلات التي تعانيها المجتمعات الإفريقية، وهو ما لا يتأتى إلا بنظم سياسية ونماذج اقتصادية تشاركية تقوم على الشفافية والمساءلة والحكامة.

قائمة الهوامش:

(1): جيري سمبسون، **الإرهاب الدولي والقانون الدولي: المقاربات الدولية في الماضي والحاضر**، مركز دراسات الوحدة العربية، الإسكندرية، مصر، 2003،ص 106.

(*): خلافا لمراكز القيادة الأمريكية الأخرى، تشكل الجوانب التنموية الحلقة الأضعف في مركز قيادة **الأفريكوم** حيث لا تتوفر إلا على ثلاثين (30)

مسئولا من الوكالات الأمريكية الأخرى مثل وزارة الخارجية ووكالة التنمية الأمريكية كجزء من هيكلتها العامة. إضافة لذلك فإن أحد نواب قائد قيادة **الأفريكوم** دائما ما يكون مسئولا كبيرا في وزارة الخارجية والسبب الأساسي لذلك يكمن في الرغبة الأمريكية في موازاة عمل **الأفريكوم** مع عمل الهيئات التنموية الأمريكية. وقد انتقدت الخارجية الأمريكية صراحة إعطاء الأسبقية للنشاطات العسكرية **للألفريكوم** على حساب الأنشطة التنموية والدبلوماسية مما يشكل تعارضا للمتلازمة الثلاثية؛ **التنمية، الدبلوماسية، الدفاع**.

(2): ابراهيم شبير الدين، "**الأفريكوم: حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة**"؛ تر: الحاج ولد ابراهيم، تقرير صادر عن مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2013، الدوحة، قطر، 2013، ص 03.

(3): John (Baylis), Smith (Steve), **The Globalization of World Politics, An Introduction to International Relations**, Oxford University Press, 3rd Eddition, 2005, p 485.

(4): كاظم هاشم نعمة، **إفريقيا بعد 11 سبتمبر: استراتيجيات الانخراط والتعاون**، منشورات أكاديمية الدراسات العليان طرابلس، ط1، ليبيا، 2005ن ص 11.

(5): ابراهيم شبير الدين، مرجع سابق، ص 06.

(6): جيوفانا بورادوري، **الفلسفة في زمن الإرهاب: حوارات مع يورغن هابرماس وجاك دريدا**. تر: خلدون النبواني، ط1، **المركز العربي** للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2013، ص 25.

(7): ابراهيم شبير الدين، مرجع سابق، ص 06.

(8): منظمة الوحدة الإفريقية، **الاتفاقية الإفريقية لمنع ومكافحة الإرهاب**، الجزائر، 1999، ص 67.

(9): رفيق حبيب، **تفكيك الديمقراطية**، دار الشروق، مصر، 1997، ص 108.

(10): فريدوم سي أوناها وجيرالد إي إزريم الحناشي، **غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة العابرة للحدود**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2013، ص- ص 6-8.

(11): ابراهيم الحيدري، **سوسيولوجيا العنف والإرهاب**، ط1، دار الساقي، بيروت، لبنان، 2015، ص 100.

(12): نعوم تشومسكي، **الدولة الفاشلة**، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2007، ص 08.

(13): ثامر كامل محمد، **تداعيات عاصفة الأبراج: الاستراتيجيات الدولية في عصر العولمة**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 116.

(14): وليد عبد الحي وآخرون، **التداعيات الجيواستراتيجية للثورات العربية**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، 2014، ص 56.

(15): جيوفانا بورادوري، مرجع سابق،ص 28.

(16): سوزان كالفرت وروبرت كالفرت، **السياسة والمجتمع في العالم الثالث**. تر: عبد الله بن لمجان آل عيسى الغامدي، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، 2002، ص 122.

(17): أليون سال، **إفريقيا 2025؛ أي مستقبل؟**. تر: سعد الطويل، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، مصر، 2004، ص – ص 28-36.

(18): Jhon Kpundh, "Limiting Administrative corruption in Sierra Leone", ***The Journal of Modern African Studies***, Cambridge Uni. Press, Cambridge , vol.32, no.1, 1994 ,p140.

(19): سعد الدين إبراهيم وآخرون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة الإفريقية، بيروت، لبنان، 1984، ص358.

(20): مصطفي بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006، ص 112.

(21): محمد أبو العينين، **التقرير الإستراتيجي الإفريقي 2007/2006**، مركز البحوث الإفريقية، القاهرة، مصر، 2007، ص 395.

(22): إبراهيم الحيدري، مرجع سابق، ص ص100، 101.

(23): مد عاشور مهدي، **دليل الدول الإفريقية**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، مصر، 2007، ص 77.

(25): إبراهيم الحيدري، مرجع سابق، ص 102.

(25): كلود دوبار، **أزمة الهويات: تفسير تحول**، تر: رندة بعث، المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان، 2008، ص 25.

(26): Cristina Flisher Fominaya, **Collective Identity in social movement: Central concept and debates**, University of Aberdeen, Scotland, 2010, p-p 4-6.

(27): محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون: العصبية والدولة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1994، ص ص، 172، 173.

(**): **ظاهرة الجوار السيّء**: هي أطروحة طورها البنيويون الجدد وعلى رأسهم "**باري بوزان**" في سياق تفسيرهم للنزاعات الاثنية والحروب الأهلية المزمنة التي تعاني منها القارة الإفريقية، أين اعتبروا أن **الهشاشة والضعف** الذي تعاني منه دولة ما أو مجموعة من الدول في إقليم معين سرعان ما تنتشر عدواه لتمس الدول المجاورة في حالة نشوب أزمة ما أو نزاع ما (حالة امتداد النزاع الرواندي إلى الكونغو مثلا في التسعينات).

(28): محمد أبو العينين، مرجع سابق، ص ص 176- 178.

(***): لقد كان لتدفق الأسلحة إلى إفريقيا **دور خطير جدا** في انفجار النزاعات واستعصائها؛ فقد تمت سرقة ما يقارب **5000 قطعة سلاح كلاشينكوف47 - AK الشهير**، و**2.5 مليون طلقة** من أحد مخازن الجيش اليوغسلافي، وتم نقل الأسلحة جوا من صربيا إلى ليبيريا تحت غطاء عملية قانونية، وهو ماساهم في تمويل المقاتلين وتغذية النزاعات في المنطقة لسنوات طويلة. **لمعلومات أكثر؛ أنظر: محمد جمال مظلوم**، التجارة غير الشرعية للسلاح والإرهاب، **كلية التدريب: قسم**

البرامج التدريبية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2013، ص ص، 3، 4.

(29): فرانسوا لوجارنو، **وجوه العنف المتعددة**، في: إدمون بلان، **المجتمع والعنف**، تر: الياس زحلاوي، دمشق، 1975، ص 27.

(30) حمدي عبد الرحمن، التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية، **مركز دراسات المستقبل الإفريقي، القاهرة، مصر، 1996، ص-ص 30- 37.**

(31): أحمد إبراهيم محمود، الحروب الأهلية في إفريقيا، **مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2001، ص- ص، 348 . 350.**

(32): أحمد عبد العزيز الأصفر، **مكافحة الهجرة غير الشرعية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2010، ص 05.

(33): خميس حزام والي، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2003، ص ص 20، 21.

(34) Evren Koksal,**The Impact of Multinational Corporations on International Relations**, Thesis submitted to Middle East technical university, December 2006, pp, 112,113.

(35): وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 57.

(36): المرجع نفسه.

(****): وتنقسم **استراتيجيات الارتباط** إلى 03 استراتيجيات: إستراتيجية الارتباط المشروطة، وإستراتيجية الارتباط غير المشروطة وإستراتيجية الارتباط العسكري، وتختلف كل إستراتيجية عن الأخرى من حيث الحوافز والشروط والمدى والأهداف.

(37): ريتشارد هاس وميجان أسوليفان، **العسل والخل: الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية**. تر: إسماعيل عبد الحكم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، مصر، 2002، ص5

(38) : James N. Rosenau, **The Scientific Study of Foreign Policy**, Nichols Pub and Frances Pinter London, 1980, p-p 136-152.

(39): وائل الحلاق، **الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي**، تر: عمرو عثمان، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص ص 58، 59.

(40) : Karen Barkey and Sunita Parikh, "Comparative Perspectives on the State", **Annual Review of Sociology**, vol. 17, n0. 1 (August 1991), pp 524, 525.

(41): وائل الحلاق، مرجع سابق، ص 40.

(42): وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص ص75، 76.

(43): إبراهيم الحيدري، مرجع سابق، ص131.

(44): وائل الحلاق، مرجع سابق، ص 57.

(45): Robert Esposti, Du Terrorisme Internationale en Afrique : De ses Manifestations et de ses Conséquences, ***Défense Nationale***, N°01, p 138.

(46) : United Nations, **The causes of conflict and the promotion of durable peace and sustainable development in Africa**, Report of the Secretary-General,1997

(47): Patrick Chabal, Jean-Pascal Daloz, **L'Afrique est partiel ! Du Désordre comme Instrument Politique**, édition Économica, Paris, 1999, p 14.